



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

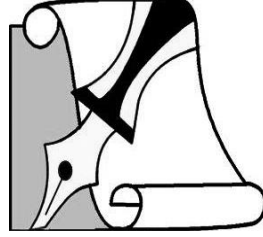
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تقديم

في محاولة لكسب الوقت، قبل تولّي الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب السلطة، دعت فرنسا إلى عقد مؤتمر للسلام في ١٥-١-٢٠١٧، لوضع خطة للسلام يمكن دعمها بقرار من مجلس الأمن في ظلّ الإدارة الحاليّة وخشية استخدام الفيتو من قِبَل الإدارة القادمة، في ظلّ تخوّف داخلي وخارجي من السياسات التي قد يسلكها الرئيس القادم، ولا يُستبعد أن يكون هناك محاولة متأخّرة من قِبَل إدارة أوباما والمؤسّسات الأمريكيّة لوضع قيود وضوابط لسياسات المرحلة القادمة في عمليّة إستباقيّة تُعيد توجيه سياسات الإدارة القادمة ووضع سقف لها.

ويمكن إدراج تأييد إدارة أوباما لقرار مجلس الأمن بخصوص الإستيطان في هذا السياق، وإلى جانب ذلك تريد الإدارة الحاليّة التعويض إلى حدّ ما عن فشلها في إنجاز تسوية للموضوع الفلسطيني، ف جاءت خطة كيري الأسبوع الماضي نتائج محاولات أميركيّة فاشلة لإيجاد إتفاق سلام بين الجانبين.

ويلاحظ أنّ إدارة كلينتون قبل رحيلها قدّمت رؤية لكن وجه الخلاف بين خطاب كلينتون عام ألفين، وخطاب كيري عام ٢٠١٦، هو أنّ وجهة نظر الإدارة الأميركيّة في الخطاب الأوّل حملت الجانب الفلسطيني مسؤوليّة فشل المفاوضات، بينما يؤكّد خطاب كيري، بصريح العبارة، أنّ سياسة الإستيطان في الأراضي الفلسطينيّة تسير عكس إتجاه حلّ الدولتين الذي تبنته الإدارات الأميركيّة المتعاقبة في العقود الثلاثة الماضية، وهي تقضي على أيّ أمل بالتوصّل لإتفاق سلام في المستقبل، وتتعارض مع السياسة الأميركيّة المعتمّدة منذ أكثر من خمسين عاماً .

وكما عبّر كيري في خطابه، فإنّ إختلاف وجهتي نظر الولايات المتّحدة وإسرائيل إزاء عمليّة السلام في الشرق الأوسط لم يعد مقتصرًا على التعارض في الرؤية والمبادئ فحسب، بل يمكن القول إنّ السياسات الإسرائيليّة باتت تتعارض مع المصالح الأميركيّة في المنطقة والعالم.

بهذا المعنى ينطوي خطاب كيري على رسائلٍ داخلية أميركيّة، وتحذيرٍ واضحٍ لإدارة الرئيس الأمريكي المنتخب، دونالد ترامب، من الإنسياق وراء رغبة اليمين الإسرائيلي المتطرّف، بزعامة نتنياهو، بالقضاء على حلّ الدولتين، وضمّ كامل الضفّة الغربيّة للكيان الإسرائيلي. فالموقف الأميركي الرفض للإستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٦٧، يبقى سياسة ثابتة تبنتها الإدارات

الجمهورية والديمقراطية منذ أكثر من خمسين عاماً، وإنقلاب الإدارة الأميركية الجديدة على هذه الثابتة في السياسة الخارجية سيخل بتحالقات واشنطن مع العالم العربي والإسلامي.

ويدرك كيري أن مواقف ترامب، التي سبقت وتلت صدور قرار تجميد الإستيطان عن مجلس الأمن، وتماهيه المطلق مع موقف نتنياهو، تشير إلى أن إدارته ستتقلب على الكثير من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، وتحديداً إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط .

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مساعدين لكيري أنه كان يعتزم إلقاء الخطاب نفسه قبل نحو عامين، إلا أن الرئيس أوباما أثناه عن ذلك، تحسباً لردّة فعل نتنياهو. وأشارت إلى أن توقيت الإعلان عن رؤية كيري أملتته الإتهامات الإسرائيلية غير المسبوقة التي وجهتها حكومة نتنياهو لإدارة أوباما وللولايات المتحدة، وضبابية توجهات إدارة ترامب إزاء عملية السلام، وإعلان نواياها إدخال تغييرات جوهرية على الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، بما في ذلك إلغاء الإتفاق النووي الإيراني الذي يعتبره كيري الإنجاز الأبرز خلال أربع سنوات من العمل الدبلوماسي في وزارة الخارجية الأميركية، في مقابل فشل جهوده الدبلوماسية الأخرى، وخصوصاً في ملفي السلام وسورية.

ولعل توقيت الخطاب، الذي يأتي قبيل إنعقاد مؤتمر باريس المقرر لبحث أفق السلام في الشرق الأوسط، كان السبب وراء حالة الهلع الإسرائيلية، وردّ الفعل الهستيرى لنتنياهو ووزراء حكومته، خصوصاً أن الخطاب، المكتوب قبل عامين، يحمل رؤية أميركية مستقبلية لأفق السلام في الشرق الأوسط، وثوابت السياسة الأميركية التي تقوم على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وهو ما يعني أن الموقف الأميركي الأخير في مجلس الأمن قد يتكرر في مؤتمر باريس، إذ من المرجح أن يشكّل ما طرحه خطاب كيري أبرز عناوين النقاش.

بموازاة ذلك يجري التحرك سريعاً، فلسطينياً، لإعادة ترتيب البيت الداخلي مع التوجّه بعقد المجلس الوطني الفلسطيني في أواخر آذار القادم وتجديد شرعية اللجنة التنفيذية وصولاً إلى تجديد شرعية السلطة الفلسطينية (المجلس التشريعي والرئاسة). وعقدت اللجنة التحضيرية للمجلس إجتماع في بيروت بحضور حركتي حماس والجهاد، وبقية الفصائل بهدف الإتفاق على إجراءات التحضير لإنعقاد المجلس الوطني، باعتباره يمثل الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، وتعزيز الصف الفلسطيني في مواجهة الإستحقاقات القادمة. ومن المبكر الحديث عن توافق فصائلي لإنعقاد المجلس بموافقة الجميع، خاصة مع إختلاف سياسي بائن في الأطراف التي يسعى فيها كل طرف لتقوية أوقاه، وبموازاة ذلك تلتقي الفصائل في موسكو لبحث

السياسات الفلسطينية المستقبلية في الوقت الذي لازال هناك كتلة عربية تحاول فرض رؤيتها للتسوية وتقديم أولوياتها الإقليمية على حساب القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي يمكن رؤيته مستقبلاً على شكل ضغوط على الفلسطينيين باستعجالهم الموافقة على أي حل مؤقت مع العدو لفتح الطريق أمام التطبيع وإعلان التحالف العربي الصهيوني في مواجهة الجمهورية الإسلامية ومحور المقاومة .

ومن جانب آخر تجددت فعالية الإنتفاضة مع تنفيذ عملية القدس التي أدت إلى مقتل أربعة جنود صهاينة وإصابة خمسة عشر آخرين، لتكشف عقم الإجراءات التي إتخذها العدو وعجزها عن توفير الردع للفلسطينيين من جانب، والعجز عن توفير الأمن للصهاينة وجنودهم المدججين بالسلاح وصورتهم هاربين، ولتؤكد عجز الإستخبارات عن التنبؤ بالعمليات وبالتالي القدرة على وقف هذا المسار الجهادي الذي يُعتبر الإحتلال وإجراءاته أكبر المحفزات على إستمراره وتطوير أساليبه.

المجلس الوطني الفلسطيني

عقدت في سفارة دولة فلسطين في العاصمة اللبنانية بيروت، إجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون وبمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العاميين للفصائل الفلسطينية، وحضور أعضاء المجلس الوطني في لبنان وسفير دولة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية أشرف دبور .

وقال الزعنون: "تلتقي اليوم ونحن مصممون على إنجاز ما ندعوكم من أجله وما يريده أبناء شعبنا من الوصول إلى توافق وطني، وإستكمال مشاوراتنا الوطنية حول كافة القضايا المتعلقة بانعقاد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، تشكل رافعة حقيقية لتوحيد الصف الوطني، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، وفتح الطريق أمام إنتخابات عامة لمؤسساتنا الوطنية".

وأضاف: "لذلك فمن الأهمية بمكان، بل وبات من الضروري إنعقاد المجلس الوطني لتجديد البنى التنظيمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها، وإنتخاب لجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي، وإقرار البرنامج السياسي للمرحلة المقبلة لمواجهة التحديات التي تواجهنا، وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وبناء مؤسساتها كمؤسسات دولة. إنَّ إجتماعنا هذا ليس الأول الذي تعقده اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، لكنه الإجتماع الأول الذي تشارك

فيه كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، بما فيها حركة حماس والجهاد الإسلامي وأخواتنا في الصاعقة والقيادة العامة التي نحييها جميعاً على إستجابتها لدعوتنا هذه، ونذكركم فقط أن اللجنة التحضيرية قد عقدت أربعة إجتماعات خلال العام الفائت في مدينة رام الله، ناقشت خلالها كافة الملفات المتعلقة بعقد هذه الدورة، وتوصلت لنتائج وتوصيات تم رفعها للرئيس عباس، وهي موزعة عليكم ."

عضو المكتب السياسي لحركة حماس، خليل الحية، قال إن حركته ذاهبة إلى إصلاح مؤسسات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج على قاعدة الشراكة الوطنية التي ترفض الإقصاء والتفرد، داعياً لتشكيل مجلس وطني جديد. وقال: "حماس ذاهبة لـ"اللجنة التحضيرية" لتطبيق ما تم الإتفاق عليه بدءاً من إتفاق القاهرة مارس ٢٠٠٥، وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، كما أننا ذاهبون للتحضير لمجلس وطني جديد برفقة كم كبير من الفصائل الوطنية وأبناء شعبنا."

وأكد الحية، على أنه أن الأوان لهذا البيت أن يستوعب الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، وأن يحمل الهم الفلسطيني ويمثل كل الفلسطينيين، وأن يرفض كل سياسة التفرد والإقصاء.

ومن جهة أخرى يُعقد في موسكو لقاء بالتزامن مع إنعقاد مؤتمر باريس حول المصالحة الفلسطينية وإنهاء الإنقسام، ووجهت الدعوة للفصائل الفلسطينية للمشاركة في اللقاء.

مؤتمر باريس

هناك تسارع دولي لعقد مؤتمر باريس بهدف الوصول إلى قرار من مجلس الأمن يعزز قرارات المؤتمر قبل وصول ترامب للسلطة وإستخدام حق الفيتو، ويُتوقع أن تكون قرارات المؤتمر مرتكزة على مبادئ الوزير كيري وقرار مجلس الأمن حول الإستيطان الذي صدر مؤخراً.

وكشفت صحيفة هآرتس العبرية عن مسودة البيان الختامي لمؤتمر السلام الدولي في باريس، والذي سيعقد في الخامس عشر من الشهر الجاري، مشيرة إلى أن عشرات الدول ستدعو بنيامين نتنياهو، ومحمود عباس، إلى التصريح مجدداً بدعمهما لحلّ الدولتين، والتتصل من الجهات الرسمية في حكومتيهما التي تُعارض ذلك. و"هذا البند في البيان الختامي موجّه إلى تصريحات وزراء في الحكومة الإسرائيلية، مثل نفتالي بينيت، الذين يطالبون بإزالة حلّ الدولتين عن جدول الأعمال، وكذلك للمسؤولين في السلطة الفلسطينية من حركة فتح ممن يحرّضون على العنف ضدّ إسرائيل."

كما ستوضح الدول المشاركة في المؤتمر أنها ملتزمة بالتميز بين نشاطاتها في داخل إسرائيل، وبين النشاطات في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. "تطالب الطرفين، وبشكل مستقلٍ بواسطة السياسات والأفعال، بإظهار الإلتزام الصادق بحلّ الدولتين، والإمتناع عن خطوات من جانبٍ واحدٍ من شأنها أن تحدّد مسبقاً نتائج المفاوضات بشأن الحلّ الدائم، وذلك من أجل إعادة بناء الثقة، وخلق مسارٍ يمكن بواسطته العودة إلى المفاوضات المباشرة". ويُشدّد البيان على مركزية حلّ الدولتين بنظر المجتمع الدولي، ويأخذ بعين الإعتبار إستبدال الإدارة الأميركية. ويوضح البيان أن "الدول الأعضاء مُلتزمة بحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لكي تعيشان إلى جانب بعضهما البعض بسلامٍ وأمن، وهو الطريق الوحيد لتحقيق سلامٍ دائم".

كما نصّ البيان على أن "المجتمع الدولي يتوقّع أن تعلن إسرائيل والفلسطينيون مجدداً إلتزامهما بحلّ الدولتين، وإتخاذ الخطوات العاجلة التي تودّي إلى قلب الإتجاهات السلبية الحالية على الأرض، والبدء بمفاوضات مباشرة وجديّة".

وتشتمل المسودة أيضاً على تطرّق إيجابي لخطاب وزير الخارجية الأميركية جون كيري، والذي شدّد فيها على أنه لا يمكن فرض حلّ على الطرفين، وعرض رؤيته التي تشتمل على مبادئ يمكن بواسطتها التوصل إلى حلّ دائم. ومع ذلك، فإنّ البيان الختامي لا يشمل المبادئ الستة التي عرضها كيري في خطابه.

ونصّ البيان الختامي على أن حلّ الدولتين يجب أن يُوازن بين إحتياجات إسرائيل الأمنية، وبين حقّ الفلسطينيين بدولة وسيادة، وبين إنهاء الإحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧.

وجاء في مسودة البيان الختامي أيضاً أنّ الدول المشاركة في المؤتمر ترحّب بتبني قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الذي يُدين الأنشطة الإستيطانية، والتحريض على العنف، ويدعو الطرفين لإتخاذ خطوات من أجل الدفع بحلّ الدولتين على الأرض.

وتشدّد الدول المشاركة، في البيان الختامي، على أن إتفاق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني سوف يُسهم في تحقيق الأمن والإستقرار والإزدهار للطرفين.

وتعرض المسودة إقتراحات وأفكار المجتمع الدولي لخطوات يمكن للدول المشاركة أن تقوم بها من أجل دعم التوصل إلى حلّ دائمٍ، ومن ضمنها:

محفّزات إقتصادية، وعلى رأسها إقتراح الإتحاد الأوروبي للطرفين بتحديث مكانة ما يسمّى "شراكة خاصة مفضّلة (Special privileged partnership)" وتشجيع الإستثمار من جانب القطاع الخاص، دعم عملي في بناء مؤسّسات الدولة الفلسطينية، وعقد لقاءات بين دول العالم وبين الفلسطينيين في هذا الشأن، إقامة هيئة لمنظّمات المجتمع المدني، تضمّ إسرائيليين وفلسطينيين، لإثارة حوار مؤيّد لحلّ الدولتين في الطرفين.

كما شملت المسوّدّة نقطة أخرى تتّصل بمشاركة دول عربيّة بـ "عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية". وبحسب المسوّدّة فإنّ الدول المشاركة في باريس تصرّح بأنّ مبادرة السلام العربيّة لا تزال سارية المفعول، وتشدّد على الإمكانات التي تتطوي عليها من أجل الدفع بالإستقرار في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، وجّه الدعوة لعباس ونتنياهو بعقد لقاء معه في باريس بعد المؤتمر، إستجابةً لطلب نتنياهو. وعندما ردّ عباس بالإيجاب على المقترح، رفضه نتنياهو، ودعا الرئيس الفرنسي إلى إلغاء المؤتمر، وعقد لقاء مع عباس في باريس لمحادثات مباشرة، وبدون شروط مسبقة، إلا أنّ فرنسا رفضت ذلك، وواصلت الدعم بمبادراتها التي تلقّت دعماً بعد تبني مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤.

سلام سعودي - إسرائيلي

يقدر محلّلون إسرائيليون أنّ رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، يعمل بصمتٍ وبسريرةٍ كبيرةٍ على مشروعه السياسي القادم، لدفع العملية السياسيّة قُدماً برعاية حكومة ترامب القادمة وبمساعدة السعودية، حسب ما نشر موقع "المصدر" العبري.

هناك الكثير من الإشارات التي يُعرب عنها مسؤولون سعوديون، لتغيير العلاقات بين الدولتين، لا سيّما على ضوء التهديد المشترك، إيران. ويكفي الإنسحاب المصري من الإقتراح الأخير المضادّ لإسرائيل في مجلس الأمن (القرار ضدّ المستوطنات)، بناءً على طلب إسرائيلي والضغط من جهة ترامب، من أجل معرفة إلى أين تهبّ الرياح.

ولكن العائق أمام إقامة العلاقات مع العالم العربي هو بطبيعة الحال الفلسطينيون، وهناك من يقول إنّ نتنياهو يعتقد أنّ سياسة "إحتواء" الصراع التي دعمها حتى الآن، تفقد أهميّتها. إنّ إقامة كيان فلسطيني

فقط، إلى جانب إسرائيل (باعتبارها دولة اليهود)، والتي ستكون وطن معظم الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية، ستمكّن من تعزيز هذه التسوية التاريخية.

المبادئ التي يسعى ننتياهو إلى الحفاظ عليها ويختبرها أمام الفلسطينيين:

١ - القدس الموحدة، التي ستتضمّن أيضاً المستوطنة الأكبر، معاليه أدوميم وجفعات زئيف، كعاصمة إسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية، مع الحفاظ على حقوق أبناء الديانات الأخرى، المسيحية والإسلامية، في حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم والصلاة فيها.

٢ - ستوضع حدود الأمن لحماية دولة إسرائيل، في غور الأردن، بكل معنى الكلمة.

٣ - عدم العودة إلى حدود ٦٧، من بين أمور أخرى، من خلال الإعلان عن ضمّ كتل إستيطانية مثل "غوش عتصيون"، كجزء من دولة إسرائيل السيادية.

٤ - كيان فلسطيني، يكون أقلّ من دولة.

وطبيعي أن يرفض الفلسطينيون مثل هذا المخطّط، وعندما يكون هذا هو موقفهم فستجد الدول العربية أيضاً صعوبة في تبنيه. ولكن في أوساط الفلسطينيين أيضاً هناك من يفهم أنه لا يمكن الإستمرار في الوضع القائم، حيث أنّ الإقتصاد الفلسطيني متعثّر والفوضى المدنية مستشرية. تدرك القيادة الفلسطينية أيضاً ماذا يحدث في الدول العربية ولا ترغب في إنهيار النسيج الإجتماعي الفلسطيني من الداخل.

وتحدّث أوري سافير المسؤول الإسرائيلي السابق، وأحد مهندسي إتفاقيات أوسلو، في مجلة "المونيتور" عن مرونة كبيرة في الجانب الفلسطيني، والتي قد تشكّل نقطة بداية من جهة ننتياهو. فقد نقل سافير أقوال عن مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية إقترح تأجيل محاولات التوصل إلى إتفاق دائم لثلاث سنوات، وبدلاً منها فتح محادثات حول إتفاق مرحلي. وفقاً للتقرير، هذه مبادرة يشارك فيها دبلوماسيون أردنيون، مصريون، وسعوديون، نُوقشت مع ممثّلين إسرائيليين غير رسميين. ويضيف: ولكن من يعرف الشرق الأوسط، يعرف أن بدء المحادثات النصف رسمية، قد يؤدي إلى تمهيد الأرضية لخطوات أكبر، لاسيّما على ضوء حقيقة أنّ الشرق الأوسط يتغيّر كثيراً وليس مستقرّاً.

عملية القدس

نُفذ سائق شاحنة عمليّة دهس لتجمّع جنود الإحتلال في القدس، أدى إلى مقتل ٤ جنود وإصابة ١٥ آخرين سبعة في حال الخطر، وقد استشهد المنفذ وهو فادي القنبر من سكان جبل المكبر في القدس، وبحسب وسائل إعلام العدو، فقد أقدم سائق شاحنة على دهس مجموعة من الجنود خلال تواجدهم بمحطّة سفريات بالقرب من الحي الإستيطاني "أرمون هنتسيف" القريب من جبل المكبر .

وأعلنت "مجموعة الشهيد بهاء عليان" مسؤوليتها عن الهجوم، وقالت الجماعة "إننا ثلّة من شباب فلسطين الأبطال الذين هبوا للتلبية نداء أفضاهم وأرضهم، ولسنا تابعين لأيّ جماعات خارج فلسطين، وإنّ أكاذيب الإحتلال ليست إلّا محاولة فاشلة لتشويه مقاومة شعبنا الباسل"، داعيةً شعب فلسطين "للإلتفاف حول خيار المقاومة والإنفاضة نصرّة للأقصى والمقدّسات وحرائر فلسطين"، وسبق لها تنفيذ عمليات في السابق دون أن تذكر تفاصيل وهدّدت بالمزيد.

وفور التعرّف على هويّة منفذ العمليّة، إستتفر الإحتلال قوّاته وأرسل عناصر حرس الحدود إلى بلدة جبل المكبر، الذين قاموا بمحاصرة وإقتحام منزل الشهيد منفذ العمليّة.

وندد مجلس الأمن وأوروبا والولايات المتّحدة بعملية القدس وعرضت واشنطن المساعدة في التحقيقات، لكن اللافت هو تنديد تركيا بالعمليّة على لسان نائب رئيس الوزراء التركي، "ميهمت سيماسيك"، قائلاً: "نؤكّد إدانتنا لعمليّة إرهابية جديدة وجديرة بالإزدراء في مدينة القدس، والإنسانيّة تستحقّ أن تتوحّد الأمم من أجلها لمواجهة الإرهاب".

وفي متابعة للشأن الإسرائيلي لوحظ بعد عمليّة القدس، أنّ عاملين جديدين برزا وبقوّة وفرضا نفسيهما على الأجندة: الأوّل، تشديد الإعلام العبريّ على هروب عشرات الضباط والجنود من مكان العمليّة. "الهروب من موقع العمليّة كان مُربكاً ومُخجلاً"، كما قال "عاموس هارئيل" محلّل الشؤون العسكريّة في صحيفة (هآرتس) الإسرائيليّ.

أمّا العامل الثاني الجديد، فكان إتهام رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه، تنظيم "الدولة الإسلاميّة" بالمسؤوليّة عن تنفيذ العمليّة، قائلاً أنّ جميع الدلائل تشير إلى أنّ منفذ الهجوم مؤيّد لتنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش)، رابطاً العمليّة وأهدافها بالعمليّات التي نُفذت في أوروبا على يد "الإرهاب الإسلامي"، وآخرها عمليّة برلين. وأضاف نتنياهو قائلاً: "أعتقد أنّ هناك سلسلة من الهجمات، قد تكون هناك علاقة في ما بينها، وقعت في فرنسا وبرلين، والآن في القدس، ونحن سنحارب هذه الآفة وسنتغلّب عليها". وقال أنّ

الهجوم الذي وقع في القدس وأدى لمقتل ٤ جنود وإصابة ١٥ آخرين هو من نوع جديد تستخدم فيه الشاحنات ويُعتبر هجوماً نوعياً، مضيفاً: "الشيء الأكثر أهمية هو أن نفهم بأننا تعرّضنا لهجوم من نوع جديد باستخدام شاحنة كتلك التي استخدمت في هجمات إرهابية أخرى باتت تشكل مصدر إلهام لتنفيذ هجوم في لحظة واحدة."

يبدو من مسارعة نتنها هو إلى إتهام داعش، أنه يريد كسب تأييد الدول الغربية بهدف ارتكاب المزيد من الغطرسة ضدّ الفلسطينيين بعيداً عن إنتقادات توجّه لجيش الإحتلال، وهو مؤشّر على تصعيد قادم في الإجراءات ضدّ الفلسطينيين، تماماً كما فعل شارون عندما اعتبر الإنتفاضة عمل إرهابي وأيدته الولايات المتحدة ونفّذ عمليّة السور الواقعي وضرب مؤسّسات السلطة، وصولاً إلى تصفية الرئيس عرفات.

من جهة أخرى أكّدت الصحافيّة عميرا هاس من صحيفة (هآرتس)، أنّ الردع الإسرائيليّ لم يردع منفذ العملية، الذي كان يعرف بأنّ بيته سيُهدم، وعائلته ستُشرّد، وستُفرض عقوبات جماعية على القرية التي انطلق منها. كما لفتت إلى أنّه كان على علم بأنّ إسرائيل ستحتجز جثته، وهي خطوة مهينة ومُدلّة بحدّ ذاتها. وشدّدت على أنّه بالرغم من معرفته الكاملة بالعقوبات الشخصية والجماعية فقد أقدم على تنفيذ العملية، الأمر الذي يؤكّد تأكيداً قاطعاً بأنّ الردع الإسرائيليّ ظهر بكلّ عجزه. وأضافت قائلة إنّ الإدعاءات الإسرائيلية التي تساق لتبرير عدم إتساع العمليات وتحولها لإنتفاضة شعبية لا تمّت إلى الواقع بصلّة، لافتةً إلى أنّ النضوج السياسيّ للجمهور الفلسطينيّ هو السبب في ذلك، لأنّ هذا الجمهور يعرف أنّ الواقع التعيس الذي يعيش فيه يُحتمّ إندلاع الإنتفاضة، ولكنّه ينتظر اللحظة المواتية لبدء الإنتفاضة، على حدّ تعبيرها.

عقد المجلس الوزاري المصغر "الكابينت" جلسة خاصة لمناقشة عمليّة الدهس في القدس، واتّخذ خمسة قرارات عقابية رداً عليها من أبرزها، فرض الإعتقال الإداري على كلّ شخص يشتبه بدعمه أو إنتمائه لتنظيم "داعش" الإرهابي. فرض الحصار الكامل على جبل المكبر جنوب القدس، وهدم منزل منفذ عملية الدهس بأقرب وقتٍ ممكن، ووقف طلبات لمّ الشمل (توحيد الأسرة) الخاصّ بأبناء عائلة منفذ العملية. ومنع تسليم جثمان منفذ عمليّة الدهس إلى عائلته، إضافةً إلى إعتقال كلّ فلسطيني "عبر عن فرحته" في هجوم القدس.

التقدير الإستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧

وفق التقدير الصادر عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي فإنّ "حزب الله لا يزال التهديد التقليدي الأخطر على إسرائيل مع إمتلاكه صواريخ دقيقة أكثر فتكاً من السابق ، وطائرات من دون طيار هجومية وإنتحارية، وصواريخ ساحل-بحر متطورة، ودفاع جوي من أفضل الصناعات الروسية، ووحدات برية مدربة على السيطرة على مستوطنات في إسرائيل."

وأوصى التقدير بإبداء جهوزية عسكرية لمواجهة واسعة النطاق مع حزب الله وحماس، مع تطبيق غير المواجهات السابقة والسعي لتقليص مخاطر إندلاع هذه المواجهات. ورأى أنّ "الإحتمال الرئيسي للتصعيد مع حزب الله يكمن في عمليات الجيش الإسرائيلي لوقف شحنات السلاح المتقدّم إلى الحزب، ومن سعي إيران وحزب الله للتمركز في الجولان ومهاجمة إسرائيل من هذه الجبهة"، وأنّه "يتعيّن على إسرائيل القيام بفحص متواصل لسياستها في هذا المجال، بهدف مواصلة تقليص عمليات نقل السلاح النوعي إلى الحزب، ومخاطر التصعيد الناجم عن ذلك، كما يجب على إسرائيل مواصلة تحسين وتنقيح المعلومات الإستخباريّة التي تملكها عن التشكيلات العسكريّة الرئيسيّة للحزب بغية تمكينها من ضربها بنجاعة وسرعة عند صدور الأمر، بواسطة النار والمناورة الجوهرية، بما يخدم تحقيق أهداف الحرب."

وعلى مستوى كيفية التعامل مع الحكومة اللبنانيّة أوصى التقدير بأنّ "تلائم إسرائيل خططها مع العلاقات المستجدة بين حزب الله وحكومة لبنان، وأنّ تشتقّ منها كيفية تعاملها مع لبنان وبنيتها التحتية."

إيران هي التهديد الثاني من حيث خطورته، إذ اعتبر التقدير أنّ إسرائيل ستواجه "إيران أكثر خطراً في المدى المتوسط والطويل مع شرعية عالمية لبرنامج نووي واسع وغير مقيد، بالرغم من أنّ الإتفاق النووي يمنح إسرائيل نافذة فرص على المدى القصير" لافتاً إلى "أنّ إيران وحلفاءها يتمركزون في الساحة القريبة من إسرائيل على خلفية الحرب في سوريا."

وحلّت حماس ثالثة بين التهديدات التي تشكّل خطراً على إسرائيل، حيث لفت التقدير إلى إحتمال حصول مواجهة ولو أنّ "الطرفين غير معنيين بذلك، بسبب تصعيد يخرج عن السيطرة لحادثة موضعية، أو بسبب ضائقة إقتصادية- إجتماعية عميقة في القطاع قد تنفجر في وجه إسرائيل"، لافتاً إلى أنّ حماس "مردوعة لكنها تواصل بناء قوتها."

وأضاف "إن إسرائيل لا تتدخل على نحو فعال في الصراع الإقليمي والصراع بين الدول الكبرى في سوريا" وهي "اتبعت إزاء النشاط العسكري للولايات المتحدة وروسيا في المنطقة سياسة مقيدة تقوم على عدم التدخل من خلال المحافظة على المصالح الحيوية".

حركة المقاطعة

أعلنت حكومة فالنسيا الإسبانية المحلية، تبنّيها للحملة الدولية للمقاطعة والعقوبات ومنع الإستثمارات (BDS)، وذلك بعد أن صوتت كل الأحزاب السياسية مع القرار.

وقالت إنها ستقدّم دعمها الكامل للحملة العالمية السلمية ألا وهي حملة المقاطعة (BDS) ، باعتبارها حملة غير عنيفة خلقها المجتمع المدني الفلسطيني الذي يناضل سلمياً من أجل الوصول إلى حقوق الشعب الفلسطيني الكاملة، المعترف بها من قبل القانون الدولي .

وأعلنت حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل في الخليج، وكجزء من حراكٍ خليجيٍّ مُناهضٍ للتطبيع يعمل ضمن إطار حركة المقاطعة العالمية «BDS» ، أنها تتابع التطوّرات الأخيرة من حكومات الخليج بقلقٍ بليغٍ وهي ترى من يدفع دول الخليج إلى التقرب من العدو الصهيوني وخذلان القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى. وقالت الحركة أنّ ما يزيدُها ألبماً على ألم هو أن ترى هذه المحاولات الطبيعية تصل إلى حدّ التعامل مع مؤسساتٍ إسرائيليةٍ عسكريةٍ متورّطة بشكلٍ مباشرٍ «في قتل أهلنا في فلسطين ولم يكن العدوان على غزة ببعيد». وذلك في الوقت الذي تواجه هذه الشركات مقاطعة دولية أدت إلى أن تلغي بعض الدول في الإتحاد الأوروبي عقودها مع هذه الشركات، كشركة إلبيت الإسرائيلية في النرويج وفرنسا. وكشفت الحركة أنه تبين مؤخراً من الصحافة أنّ الولايات المتحدة وافقت على صفقة أسلحة مع إحدى الدول الخليجية وتحتوي على خودات من صنع شركة إلبيت وهي شركة إسرائيلية مقرّها في حيفا المحتلة.

من جهةٍ أخرى أُفيد أنّ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يعدّ قائمةً سوداءً للشركات الإسرائيلية التي تعمل في المستوطنات من أجل تعميمها على المستوى الدولي، ووقف التعامل معها باعتبارها مُقامةً على أراضيٍ محتلةٍ وفق القانون الدولي.

وبحسب المصادر فإنّ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة يعدّ ما تمّ تسميته "القائمة السوداء" للشركات النشطة داخل الخط الأخضر، بسبب عملها خارج إطار القانون الدولي. وسيتمّ نشر القائمة السوداء لشركات المستوطنات في شهر آذار مارس القادم موضحةً أنّ نشرها كان من المفترض أن يحدث قبل عدّة اشهر.

والقائمة وُضِعَت من قِبَل نشطاء الحملة الدوليّة لمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات الدوليّة عليها المعروفة باسم BDS وتهدف إلى منع وجود أيّ شركة وراء الخط الأخضر. وتتضمّن القائمة المئات من أسماء الشركات الإسرائيليّة العاملة في المستوطنات الغير شرعيّة المقامة على أراضي الضفّة الغربيّة المحتلّة، بما فيها شركات الأمن المختلفة والمصانع الصناعيّة والزراعيّة.

حصاد عام ٢٠١٦

إنقضى عام ٢٠١٦ ولا تزال إنتفاضة القدس تواصل مسيرتها رغم كل العقبات والصعوبات، حيث بيّنت الأرقام الخاصّة بحصاد الإنتفاضة خلال العام الماضي مدى التضحيات التي قدّمها الشعب الفلسطيني على طريق التحرّر من الإحتلال، وكذلك الخسائر التي تكبّدها الإحتلال في صفوف جنوده ومغتصبيه.

وبحسب إحصاء لعام ٢٠١٦؛ فقد استشهد خلال العام المنصرم ١١٧ فلسطينياً وأصيب ١٤٥٧ آخرون، في حين قُتل ١٧ إسرائيلياً وأصيب ٤٣٧ آخرون، في ٣٣٢ عملية للمقاومة و ١١٧ محاولة تنفيذ عمليّة، إضافةً إلى وقوع مواجهات في أكثر من ٤٧٥٨ نقطة تماس.

وتوزّعت عمليّات المقاومة الـ ٣٣٢ العام الماضي ما بين ٥٠ عمليّة طعن، و ١١٩ عمليّة إطلاق نار، و ١٠ عمليّات دعس، و ١٥٣ عمليّة تفجير عبوات ناسفة وأكواع، يُضاف إليها ١١٧ محاولة عمليّة طعن. واندلع خلال العام أكثر من ٤٧٥٨ نقطة مواجهة، مقابل ٥٨٣٨ نقطة مواجهة عام ٢٠١٥، والذي شهد أيضاً ٤٠٢ عمليّة مقاومة، قُتل فيها ٢٩ إسرائيلياً وأصيب ٧٥٥ آخرون، واستشهد ١٧٥ فلسطينياً. وشهد العام ٢٠١٦، ٧١٨ هجوماً بالزجاجات الحارقة على الأقل، مقارنةً بـ ١٠٤٣ هجوم في العام ٢٠١٥.

2,000 أمر هدم خلال العامين الأخيرين

ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية، أنّ الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة أصدرت منذ عام ٢٠١٤ أكثر من ٢,٠٠٠ أمر هدم لمبانٍ فلسطينيّة في مناطق (ج)، تمّ هدم ٩٨٣ منها بشكلٍ فعليّ. وذكرت الصحيفة، أنّ من بين ١٢٥٣ طلباً من فلسطينيين للحصول على تصاريح بناء في تلك المناطق آخر ثلاثة أعوام، تمّت الموافقة على ٥٣ طلب فقط، منها ٩ في عام ٢٠١٤، و٧ في عام ٢٠١٥، و٣٧ في العام الجاري.

وقالت الصحيفة أنّ الإدارة المدنيّة لا تملك أرقاماً للبناء في المستوطنات والترخيص الممنوحة للمستوطنين، مشيرةً إلى أنّ هناك تمييز واضح بين الفلسطينيين والمستوطنين. وأشارت إلى أنه منذ ٢٠١٤ صدرت أوامر هدم مبانٍ غير مرخصة في المستوطنات بنحو ٨٦٥ أمراً، بواقع ٣٤٩ أمراً في عام ٢٠١٤، و٣٧٨ في ٢٠١٥، و١٣٨ العام الجاري، وأنّه تمّ فقط تدمير ٤٣٨ مبنى منهم.

127% نسبة مصادرة أراضي الضفة في ٢٠١٦

وثق تقرير أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية، ما تمّ الإعلان عنه من مخططات، وعطاءات، ومنح تراخيص لنحو "٢٧٣٣٥" وحدة إستيطانيّة جديدة في مراحل البناء والتخطيط والمصادقة في أراضي الضفة الغربيّة، بما فيها القدس المحتلة، مؤكّداً أنّ ارتفاعاً حاداً طرأ على مصادرة الأراضي، بلغ (١٢٧%) مقارنةً مع العام الماضي.

وأوضح التقرير، الصادر عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع للمنظمة، أنّ عمليّات البناء الإستيطانيّة تركّزت في محافظات القدس، وسلفيت، وبيت لحم، والخليل، ورام الله، فيما تمّ الإستيلاء على أكثر من (١٢٣٢٦) دونماً من الأراضي الخاصّة بالمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربيّة. فيما إرتفعت وتيرة البناء الإستيطاني بنسبة (٥٧%) عن العام ٢٠١٥؛ وتركّزت المشاريع الإستيطانيّة الجديدة في مدينة القدس بنسبة ٧٠% من عدد الوحدات الجديدة، بهدف تغيير طابعها الإسلامي وتهويدها.

فقد شهد العام ٢٠١٦ زيادةً كبيرةً في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات في القدس، فقد تمّ الإعلان عن مخططات، وعطاءات، ومنح تراخيص لنحو (١٩٠٠٠) وحدة إستيطانيّة جديدة في مراحل البناء والتخطيط والمصادقة.

وأشار التقرير إلى أنه تمّ المصادقة على بناء (٤٤١٦) وحدة في مستوطنة "موديعين عليت" إلى الغرب من رام الله، كذلك تمّ الكشف عن مخطط هيكلية جديد لمستوطنة "مخماش مزراح"، يهدف لتحويل مستوطنات "معاليه مخماش"، و"ريمونيم"، و"بساجوت" و"كوخاف يئير" إلى "ضاحية سكنية كبيرة"، وبناء (٢٥٠٠) وحدة سكنية جديدة.

هجرة المسيحيين تهدد وجودهم في الأراضي المحتلة

تهدد هجرة المسيحيين الفلسطينيين وجودهم في الأراضي المحتلة، فإلى جانب الوضع السياسي، تساهم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في تزايد الهجرة، ليصل المسيحيون في فلسطين اليوم إلى ١% فقط.

في القدس، تراجعت أعداد المسيحيين من ٣٢ ألفاً عام ١٩٤٥، إلى نحو ١٥ ألف مواطن مسيحي من جميع الطوائف. وهذا التراجع مرده إلى الهجرة المسيحية وخاصةً بين فئة الشباب الذين تركوا القدس وفلسطين متوجّهين إلى أمريكا الوسطى واللاتينية، في حين تستقرّ أعداد قليلة منهم في القارة الأوروبية.

ولأنّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دائماً ما تقترن بالسياسية، يؤكّد أستاذ علم الاجتماع المشارك المتقاعد برنارد ساببلا أنّ الأخيرة هي المسبب الأكبر لهجرة الشبان المسيحيين وغيرهم، فالشباب المقدسيين وإن توجّهوا إلى سوق عمل الضفة الغربية فسواجهون الواقع ذاته، "فلسطين عموماً تعاني ضعفاً كبيراً في النمو الاقتصادي إلى جانب غياب فرص التطور".

ويشير برنارد ساببلا إلى أنّ استمرار سيل الهجرة يُنذر بغياب كلي للمسيحيين وخسارة التعددية والتنوع الاجتماعي الذي تتمتع به القدس وفلسطين عموماً، وبالتالي خلق خطط وسياسات اجتماعية واقتصادية مشجعة هي إحدى السبل المفضية إلى تقليل نسبة هجرة الشباب الذين لا نستطيع لومهم على هجرتهم في ظلّ غياب أسس الحياة الكريمة.

الإحتلال يفتتح نفقاً جديداً نحو حائط البراق

قال مركز معلومات وادي حلوة - سلوان، إن وزيرة "الثقافة الإسرائيلية" ميري ريغيف من المتوقع أن تقوم اليوم بافتتاح نفق جديد في الحي، بالتزامن مع ظهور تشققات في منازل السكّان بالمنطقة.

وأوضح مركز معلومات وادي حلوة- سلوان، في بيان له أنّ قوَّات الإحتلال وحرَّاس المستوطنين انتشروا في الحيّ وخاصَّةً عند مدخل النفق الملاصق لملاعب وادي حلوة، تمهيداً لزيارة الوزيرة الإسرائيلية ريغيف للمنطقة.

وأضاف المركز أنّه وحسب المعلومات الأوَّليَّة المتوفَّرة له فإنّ النفق المنوي إفتتاحه اليوم بدأت سلطات الآثار الإسرائيلية بالعمل فيه وحفره قبل عامين، ويتَّجه شمالاً ٧٠ متراً وجنوباً ٧٠ متراً، ومركزه وسط حي وادي حلوة، باتَّجاه حائط البراق.

وأوضح مركز معلومات وادي حلوة- سلوان، أنّ تشقَّقات واسعة وتصدَّعات وإنهيارات ظهرت في مناطق جديدة في منشآت الحي، إضافةً إلى إتِّساع التشقَّقات القديمة، ويتزامن ذلك مع إزدياد إخراج الأتربة بكميَّات كبيرة، الناتجة من الحفريَّات أسفل الحي، ومواصلة أعمال الحفر بالأدوات الكهربائيَّة واليدويَّة أسفل الحي على مدار الساعة .

الأطفال المختطفون في إسرائيل

القصة ترجع إلى خمسينيات القرن الماضي حين اختفى آلاف من الأطفال اليمينيين وأطفال من بلدان أخرى.. عادت إلى واجهة الأحداث من جديد، وحسب موقع هاموديا وهو موقع يهودي-أميركي فقد تحدّثت مصادر متابعه لهذه القضية عن حوالي ١٠٠٠ طفل اختفوا. بينما ملفات التحقيقات الرسميَّة تشير إلى أنّ العدد اقترب من ٤٥٠٠ مفقود، أغلبهم من اليمينيين، وبعضهم من بلدان أخرى.

وقال الموقع "انتظر آلاف من العائلات اليهودية، ليس فقط من اليمينيين، عقوداً من أجل هذه اللحظة، ليقتفوا أثر وجود ابن أو ابنة لهم أثر اختفائهم عقب وصول تلك العائلات إلى إسرائيل في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٤"، مشيراً إلى أنّ معلومات كبيرة سيتمّ الكشف عنها خلال أيَّام قد تفجّر "قنبلة ذريَّة إجتماعيَّة" في إسرائيل.

وأضاف الموقع أنّ الأهالي يؤمنون بوجود "عصابة خطف تعمل في الأراضي المحتلَّة من قبل إسرائيل" حيث لم تسفر ٣ تحقيقات أجرتها الحكومة الإسرائيليَّة عن نتائج حاسمة، ولم تعثر على أي دليل على مسؤوليَّة جهة رسميَّة أو شبه رسميَّة بشأن حالات الإختفاء.

وتعترف كل الجهات الحكومية الإسرائيلية المختصة أنّ الأطفال اختفوا من المستشفيات، والعيادات وسيارات الإسعاف عند توجّهم إلى المستشفى حينها. ويقول الموقع "إنّه حتى يومنا هذا، هناك مئات العائلات في إسرائيل، لدى أبنائها خصائص فيزيائية تختلف عن خصائص آبائهم القانونيين"، وتتساءل هذه العائلات ما إذا كان هذا مؤشراً على أنّ هؤلاء الأطفال من أولئك الأطفال اليمينيين المختفين.

اليمينيون اتّهموا حكومة العدو بالتسترّ على ما جرى في التحقيقات الثلاثة التي أُجريت، وأدت هذه الاتّهامات إلى مظاهرات غاضبة، وسألوا "كيف يمكن أن يكون لدينا ٤٥٠٠ شهادة ميلاد أو شهادات هجرة لهؤلاء الأطفال، بدون الأطفال أنفسهم"؟ وتحدّثت مصادر الموقع اليهودي الأميركي عن أنّ كلّ طفل تمّ بيعه بمبلغ قدره ٥٠٠٠ دولار أميركي، وذهبت الأموال إلى الحكومة والمتواطئين معها في تلك القضية وإلى جيوب الخاطفين.

وفي نهاية سلسلة التحقيقات، تركت الوثائق الحكومية ذات الصلة مختومة في الأرشيف، على أن لا تفتح من جديد حتى عام ٢٠٧٠.

وقال ابنير فرحي، رئيس جمعية "أولاد اليمن في إسرائيل" إن فتح الأرشيف ينطوي على أهميّة دراسية لمن يرغب في الكتابة عن هذا الموضوع، لكنّه لا توجد هناك أي ذرّة معلومات حول ما حدث للأولاد. فالمواد أُخضعت للرقابة وتمّ شطب فقرات منها ولا توجد لها أي أهميّة قانونية.

المهاجرين اليهود إلى إسرائيل

يُستدلّ من معطيات نشرتها سلطات الإحتلال حدوث تراجع في عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل لأوّل مرّة منذ عام ٢٠١٢. وكتبت "هآرتس" في إستعراض لتقرير حول المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلّة، أن ٢٧ ألف مهاجر وصلوا إلى إسرائيل في ٢٠١٦، وهو رقم يقلّ بنسبة حوالي ١٣% عن سنة ٢٠١٥، التي وصل خلالها إلى إسرائيل ٣١ ألف مهاجر .

وطرئ تراجع بارز في عدد المهاجرين اليهود من فرنسا، حيث وصل نحو ٥٠٠٠ مهاجر في ٢٠١٦، مقابل نحو ٨٠٠٠ مهاجر في ٢٠١٥. ويُستدلّ من المعطيات أنّه طرئ منذ عام ٢٠٠٨ إرتفاع تدريجي في عدد المهاجرين إلى إسرائيل، حيث وصل في حينه حوالي ١٥ ألف مهاجر، وفي ٢٠١٣ نحو ١٩ ألف مهاجر، ثم ٢٧ ألف في ٢٠١٤، و ٣١ ألف في ٢٠١٥، بينما طرئ التراجع هذه السنة فقط .

وكانت ٢٠١٥ السنة الأولى التي يصل فيها عدد كبير من المهاجرين خلال العقد الحالي، كان أكثرهم من فرنسا، لكن فرنسا انخفضت هذا العام الى المرتبة الثالثة مع ٥٠٠٠ مهاجر، بعد روسيا (٧٠٠٠)، وأوكرانيا (٥,٥٠٠).

وتمّ إستيعاب المهاجرين في المدن المحتملة حسب النسب التالية: تل أبيب (١١%) القدس (١٠%)، نتانيا (٩%)، حيفا (٨%)، أشدود (٦%)، بات يام (٥%)، رعنا (٤%)، ريشون لتسيون (٣%)، بئر السبع (٣%) واشكلون (٣%).

8.6 ملايين عدد سكان "إسرائيل" في نهاية العام ٢٠١٦

بلغ عدد سكان إسرائيل ٨,٦ ملايين في نهاية العام ٢٠١٦ منهم ٢٠% من العرب، بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

وقالت الدائرة في تصريح مكتوب، حصلت الأناضول على نسخة منه، أنه بحلول نهاية العام ٢٠١٦ بلغ عدد سكان إسرائيل ٨ ملايين و٦٣٠ ألف نسمة. وأضافت أن ٦ ملايين و٤٥٠ ألفا (٧٤,٨%) هم من اليهود، ومليون و٧٩٦ ألفا (٢٠,٨%) هم من العرب، و٣٨٤ ألفا (٤,٤%) هم مسيحيين غير عرب أو لم يسجلوا ديانة محددة.

وتشمل معطيات العرب نحو ٣١٦ ألفا يعيشون في القدس الشرقية المحتلة التي ضمّتها إسرائيل بعد احتلالها عام ١٩٦٧ دون إقرار من المجتمع الدولي.

ولفتت الدائرة إلى أنّ عدد السكان في العام ٢٠١٦ إزداد ١٦٧ ألفاً، بنسبة نموّ بلغت ٠,٢% وهي نسبة مشابهة للنمو في العقد الماضي. وأشارت إلى أنّ ٧ آلاف من الإسرائيليين أقاموا خارج البلاد لأكثر من عام.

وأظهر تقرير إحصائي انخفاض عدد حاملي الشهادات الجامعية بين المتديّنين اليهود، رغم تضاعف أعداد الذين يلتحقون منهم في الجامعات خلال الأعوام الأخيرة.

و"٢,٥% فقط من اليهود المتديّنين الرجال و٨% من النساء بالفئة العمرية بين (٢٥-٣٠ عاماً) يحملون شهادات جامعية، مقابل ٢٨% من اليهود العلمانيين الرجال و٤٣% من النساء العلمانيات، من ذات

الفئة العمرية". و"سبب انخفاض نسبة حاملي الشهادات الجامعية بين المتدينين، هو عدم قدرتهم على إحراز علامات قبول جيدة في إمتحانات القبول للجامعات الإسرائيلية، خاصة في اللغة الإنجليزية والرياضيات".

وذكرت إحصائية الوكالة اليهودية، أنّ ٢٧ ألف مهاجر يهودي وصلوا إسرائيل منذ بداية العام الجاري ٢٠١٦. وحسب بيانات الوكالة اليهودية للهجرة، فإن هذا العام شهد حالات هجرة أقل من العام الذي سبقه، حيث بلغ عدد المهاجرين في ٢٠١٥ نحو ٣١ ألف يهودي. وهو ما يمثل إنخفاضاً بنسبة ١٠٪.

وأشارت إلى أنه خلال العام الجاري وصل من روسيا ٧ آلاف مهاجر يهودي، و ٥,٥٠٠ من أوكرانيا، و ٢,٩٠٠ من أميركا، مع ملاحظة بزيادة عدد المهاجرين من البرازيل، إذ وصل عددهم إلى ٧٦٠ مقارنةً بـ ٤٩٧ العام الماضي.

الفلسطينيين في العالم أكثر من ١٢ مليوناً

بلغ عدد الفلسطينيين المقدّر في العالم حوالي ١٢ مليوناً و ٧٠ ألفاً، مع نهاية عام ٢٠١٦ .

وأوضح جهاز الإحصاء الفلسطيني، أنّ نحو أربعة ملايين و ٨٨ ألف فلسطيني يسكنون الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. وأنّ نحو مليوناً و ٥٣ ألف فلسطيني في أراضي ٤٨، وما يقارب خمسة ملايين و ٥٩ ألفاً في الدول العربية، ونحو ٦٩٦ ألفاً في الدول الأجنبية .

وأشار البيان إلى أنّ مليونين و ٩٧ ألف فلسطيني يسكنون الضفة الغربية ومليوناً و ٩١ ألفاً في قطاع غزة .

وبلغت نسبة السكّان اللاجئين نحو ٤١,٩% من مجمل السكّان الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع، بواقع ٢٦% في الضفة الغربية و ٦٦,٧% في قطاع غزة .

وانخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٥,٢ فرداً عام ٢٠١٥ (مقارنة مع ٦,١ فرداً عام ٢٠٠٠)، بواقع ٤,٩ فرداً في الضفة الغربية و ٥,٧ فرداً في قطاع غزة.

جيش الإحتلال يتراجع عن إقامة سلاح السايبر

رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي غادي آيزنكوت قرّر عدم إقامة ذراع جديدة في الجيش الإسرائيلي باسم سلاح السايبر، رغم مرور عام ونصف العام على إعلان أنه سيقوم ذراعاً بهذا الاسم، واستقرّ الرأي في الجيش على أن يكون السايبر تابعاً لأجهزة التنصّت والإستخبارات، للقيام بمهامّ الدفاع والهجوم والتخطيط العمليّاتي في مجال حروب الإنترنت.

وأضافت أنه بدأ واضحاً أنّ تراجع آيزنكوت عن خطّته تلك جاء بسبب معارضة جهاز الإستخبارات العسكريّة (أمان) نقل صلاحيّاته لجهاز التنصّت، وخشيته من التضرّر الكبير الذي سيلحق بقدرات السايبر فيه، ناقلةً عن ضابط كبير في الإستخبارات العسكريّة أنّ جهاز أمان "يبيض ذهباً" لإسرائيل، ولا نريد المسّ به.

مشروع جدار غزة

وافق وزير الجيش الإسرائيلي أفغيدور ليبرمان وافق في الأيام الأخيرة على موازنة مشروع الجدار الذي سيقيم على حدود غزة، وتبلغ تكلفة الجدار التي أقرّها ليبرمان ٣,٣٤ مليار شيكل وسيمتدّ على مسافة ٦٥ كيلو متراً، وهي طول الحدود مع قطاع غزة. وأشار إلى أنه سيبنى أسفل وفوق سطح الأرض لمنع دخول أيّ أنفاق هجوميّة إلى داخل المناطق التي تقع تحت السيطرة الإسرائيليّة.

وقال مسؤول عسكري في قيادة المنطقة الجنوبيّة أنّ الجدار الجديد لن يوفرّ الأمن بنسبة ١٠٠% ولا بدّ من وجود قوّة أمنيّة على الأرض، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنه سيلبّي جزءاً كبيراً من الإحتياجات الأمنيّة للسكان.

الشاباك: إحباط ١٨٠ عملية إطلاق نار في العام ٢٠١٦

قال ضابط كبير في قيادة الضفّة الغربيّة لجيش الإحتلال الإسرائيلي أنّ الجيش وجهاز "الشاباك" أفشلوا في العام ٢٠١٦ حوالي (١٨٠) عملية إطلاق نار. ووفق موقع "والا" العبري، الذي أورد الخبر، فإنّ قسماً من تلك العمليّات أفشل قبيل التنفيذ بقليل، وقسم آخر أفشل خلال عمليّة التنفيذ، ومنها كانت بواسطة خلايا شملت (٣) أشخاص، أمّا عدد عمليّات إطلاق النار فكانت (٣٨) عملية في العام ٢٠١٦.

وعمليات إطلاق النار إنتقلت من منطقة مستوطنات غوش عصيون جنوب الضفة الغربية، إلى منطقة الوسط، والمنفذون عبارة عن تنظيمات محلية بالدرجة الأولى، والقليل منها يتبع لمنظمات محددة. حركة حماس تدعم عمليات المقاومة لكن خلاياها لم تتلقى تعليمات لتنفيذ عمليات. واستهدفت من خلال التحقيق بعمليات إطلاق نار بالدرجة الأولى مواقف الحافلات والمركبات الخاصة بالجنود، ومعسكرات لجيش الإحتلال، واستخدمت في معظمها مركبات مسرعة، ومنفذي العمليات إما إنهم من نفس العائلة أو من نفس الحمولة أو من نفس المنطقة.

الشبابك يحبط تهريب وسائل قتالية لحماس في غزة

قال موقع واللا العبري أن السلطات الإسرائيلية ضبطت كمية من الأجهزة ومعدات الإتصالات التي كانت في طريقها إلى حركة حماس في قطاع غزة. وبحسب الموقع فقد تم إكتشاف شبكة من المهربين للسلع والمواد ذات الإستخدام المزدوج في معبر كرم أبو سالم على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة الشهر الماضي، وسمح جهاز الأمن العام الإسرائيلي بنشر تفاصيل القضية. وفي التفاصيل فقد قام أعضاء شبكة التهريب بإدخال ومحاولة إدخال المئات من الكاميرات ونماذج الطائرات الصغيرة وكوابل الإتصالات خلال إدخال أجهزة تلفاز وغسالات وثلاجات وغيرها من مواد كهربائية. وبحسب جهاز الشبابك فأعضاء الشبكة هم تاجران، أحدهم من قطاع غزة والآخر من الضفة الغربية، وتم توجيه لوائح إتهام بحقهم في المحكمة المركزية ببئر السبع.

المطران المقاوم كابوتشي

المطران المقاوم هيلاريون كابوتشي، غييه الموت في الأول من كانون الثاني/ يناير الجاري، في منفاه في العاصمة الإيطالية روما، وكان مناضلاً وداعماً للمقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال الإسرائيلي. دفن بجوار قبر والدته في جونييه، بعد أن حالت قيود الإحتلال من دفنه في مدينة القدس. كابوتشي رجل الدين المسيحي، ولد في مدينة حلب السورية عام ١٩٢٢، وكان مطراناً لكنيسة الروم الكاثوليك في مدينة القدس منذ العام ١٩٦٥، واعتقلته سلطات الإحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٧٤ وحكمت عليه بالسجن ١٢ عاماً

بتهمة إيصال السلاح للمقاومة الفلسطينية، ونفي عن فلسطين في العام ١٩٧٨ وعاش حتى وفاته في منفاه في روما، عن عمر ناهز ٩٤ عاماً.

راعي الكنيسة الأسقفية في مدينة نابلس الأب إبراهيم نيروز، قال منذ لحظة مجيء المطران كابوتشي للقدس عمل لصالح الشعب والقضية الفلسطينية، وعلى تدعيم الحضور العربي الفلسطيني، سواء مسيحي أو إسلامي، في القدس وفلسطين عموماً. وأشار إلى أنه يؤمن بما قاله المطران كابوتشي بأن المسيح هو الفدائي الأول وابن فلسطين، الذي جاء ووقف أمام الظلم وأمام أي فكرة تقلل من قيمة الإنسان، مؤكداً أن الثورة التي قادها المطران كابوتشي هي إمتداد لثورة المسيح الفدائي الأول في فلسطين. وكان كابوتشي يردد دوماً: "أنا الآن في المنفى ولو كنت في روما عاصمة الكاثوليكية، فإذا تركت وطني زرعت روعي في القدس على أمل العودة كما تزرع حبة الحنطة، فإذا لم تدفن حبة الحنطة في الأرض تموت، وأنا دفنتها بشرط حياتها وقيامتها، إنني أعيش ألم الغربة والإستعداد لأمل العودة إلى وطني الأكبر، أي دنيا العرب، ومنه إلى الوطن الأصغر، القدس وفلسطين".

مصر وحماس

إنفتحت حركة حماس برئاسة موسى أبو مرزوق مع المسؤولين المصريين، "وقد تم الحديث كالعادة في جميع ملفات الوضع الفلسطيني وأهمها معبر رفح وضرورة فتحه بانتظام، وتعزيز التبادل التجاري بين قطاع غزة ومصر، والهواجس الأمنية المصرية في سيناء".

وأكد سامي خاطر أن عقد لقاء جديد بين الحركة ومصر، لا يزال قائماً "لكن لم يحدد له موعد"، مبيّناً أن آلية التواصل مع مصر لا تزال عبر جهاز المخابرات العامة، وهي الآلية المعتمدة لديهم في كل العهود السابقة، ولا يزال نأمل ألا تقتصر العلاقة على هذه الآلية على الرغم من أهميتها وإختيار المسؤولين عندهم لها.

وذكر وجود إنطباع هو أن المسؤولين المصريين المعنيين مهتمون بتطوير العلاقة وإستقرارها لصالح الشعبين الشقيقين الفلسطيني والمصري، وقال: "نأمل أن السمة العامة للموقف المصري من غزة والحركة في خانة الإيجابية، والدعم والإحتضان الذي عرفه تاريخ العلاقة بين الطرفين، وعدم ربط ذلك بأي حسابات أو حساسيات داخلية عندهم ليس لنا فيها أي تدخل".

وبشأن الحديث عن ترتيبات جديدة حول إدارة معبر رفح، أضاف خاطر "نحن لا نزال في مرحلة مبكرة حول الحديث عن أية تفاصيل سواء تعلقت بطريقة إدارة معبر رفح أو غيرها، على الرغم من إلحاحنا على ذلك، وإبدائنا أعلى درجات المرونة لضمان سير العمل في المعبر سواء لحركة الأفراد أو حركة البضائع."

ويبدو أنّ مصر وحماس كلاهما يحتاج العلاقة مع الآخر، إلى جانب أنّ مصر تريد تثبيت مكانتها بأنّها مفتاح أساسي لأيّ تحركات مستقبلية في الشأن الفلسطيني.

عباس: مؤتمر باريس للسلام يشكّل فرصة دولية لحلّ القضية الفلسطينية

يرى الرئيس عباس، أنّ مؤتمر باريس للسلام يشكّل فرصة دولية لحلّ القضية الفلسطينية، من خلال وضع آلية دولية وجدول زمني للتنفيذ، وأضاف بأن مشاركة ٧٠ دولة في مؤتمر باريس، شيء هامّ لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية. وإن قرار مجلس الأمن الأخير رقم ٢٣٣٤ الخاص بعدم شرعية الإستيطان كان رسالة واضحة بأن سياسة الإستيطان لن تجلب السلام، وأنّ المجتمع الدولي يقف موحّداً ضدّ الإستيطان الذي بات يهدّد وبشكل حقيقي العملية السياسية القائمة على مبدأ حلّ الدولتين.

وقال إننا نريد تحقيق السلام من خلال المفاوضات، ونرفض أيّ طرق أخرى ولن نسمح باللجوء إليها، ونحن نعلن دوماً بأننا ضدّ الإرهاب والتطرف والعنف في أيّ مكان بالعالم.

لم نكن نريد الذهاب إلى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، ولكن البعض وضع العقبات أمام السلام، لذلك ذهبنا وسنذهب إلى مؤتمر السلام في باريس لنصنع السلام. جاء ذلك خلال لقاء جمعه ووفد إسرائيلي داعم لمؤتمر باريس، وقد ألقى عدد من أعضاء الوفد الإسرائيلي، كلمات، أكّدت على الدعم الكامل للسلام القائم على مبدأ حلّ الدولتين، وأنّ قيام دولة فلسطين هو مصلحة إسرائيلية لأنّه يحقّق الأمن والإستقرار للشعب الإسرائيلي.

وأشاروا، إلى أنّه مطلوب من الحكومة الإسرائيلية عدم تضييع الوقت بالوصول إلى السلام، وأنّ الرئيس عباس يشكّل فرصة تاريخية لإنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

اليسار والمركز في إسرائيل يفكر أيضاً بضم الضفة الغربية

اعتبرت صحيفة "هآرتس" أنّ إسرائيل تواجه تهديداً جديداً متصاعداً، ظهرت علاماته الأولى عندما أُطلقت الفكرة المجنونة بضم الضفة الغربية، تحت المظلة الدفاعية للرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، من قبل ممثلي اليمين المتطرف، مثل نفتالي بينيت وبتسلئيل سموتريتش.

ولفتت هيئة تحرير الصحيفة إلى أنّ ممثليين عن "المركز" و"اليسار" بدأوا بالتفكير بجديّة بأفضليّات الضمّ، وبعضها يعتمد على ما يسمّى "تحقيق الوعد الإلهي"، وآخرون بذريعة "الحاجة لتحسين مستوى حياة الفلسطينيين".

وأضافت أنّ التهديد وصل الآن إلى عتبة الكنيست، حيث ناقشت لجنة الدستور ضمّ مستوطنة "معاليه أدوميم"، وتعهد الوزير نفتالي بينيت بتقديم اقتراح قانون، حتى نهاية الشهر الجاري، يجعل ضمّ المستوطنة عملية رسمية، وذلك بداعي "وجود إجماع واسع في البلاد وفي العالم بشأن إحلال السيادة الإسرائيلية على معاليه أدوميم"، وأنّ "إحلال السيادة لن يغيّر بشكلٍ جوهريّ الميزان الديمغرافي في إسرائيل".

مستقبل نتياهو السياسي

حبل التحقيقات بتهم الفساد الذي يلتفّ حول عنق نتياهو له طرفان: الأول يمسه المستشار القضائي للحكومة مندلبليت، فقرار منه يستطيع أن يضطر نتياهو إلى الإستقالة، والطرف الثاني هو صدى القضية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، ويمسك به الكثير من الأطراف، من إعلام ورأي عام وقوى معارضة، لكن أهمّ الممسكين بهذا الطرف، والذي سيتعرّض لضغطٍ هائل، وثمة احتمال كبير للتأثير عليه، هو موشية كلون، رئيس حزب "كلنا"، فهو الذي يمتلك مفتاح مستقبل إستمرار نتياهو رئيساً للحكومة أو إجباره على حلّ الحكومة والذهاب إلى الإنتخابات.

التحقيقات الأخيرة التي أمر مندلبليت بالشروع بها، والتي بموجبها يحقّق مع نتياهو كمشتبه تحت التحذير من أن كل ما يدلي به قد يستخدم ضده لإدانته، تتعلّق بمملّفين، الملفّ الأوّل يدور حول تلقّي نتياهو هدايا من السيجار والشمبانيا وبعض خيرات المتاع على مدار سنوات طويلة من رجلي أعمال، أحدهما إسرائيلي والآخر أجنبي، أمّا الملف الثاني، ويعتبر الأكثر تأثيراً وزلزلة على الساحة السياسية والإعلامية وعلى مستوى الرأي العام، والذي اضطر مندلبليت لاتخاذ قرار بفتح تحقيق جنائي، فيتعلّق بحصول

الشرطة على تسجيلات صوتية بين نتتياهو وصاحب جريدة "يديعوت أحرונوت" نير نوني موزيس، والحوار الطويل يسجل مطلب موزيس من نتتياهو بإغلاق صحيفة "إسرائيل اليوم" عبر المساعدة في تشريع القانون الذي أعد خصيصاً في نوفمبر ٢٠١٤ لإغلاق الصحيفة التي يمولها الملياردير اليهودي اليميني شيلدون أدلسون، وذلك عبر تشريع يمنع التوزيع المجاني للصحيفة، بالمقابل يعرض موزيس أن يقوم بتقديم خدمات الدعم والترويج الإعلامي لنتتياهو (ساعد في قانون إغلاق "إسرائيل اليوم"، وسوف نقوم في "يديعوت" بتدليلك وإحتضانك بدفء).

يُذكر أنّ صحيفة "إسرائيل اليوم" التي تُوَزَّع مجاناً بتمويل كبير من أدلسون للترويج للسياسات اليمينية، شكّلت منافساً قوياً لـ "يديعوت" التي كانت تحظى بلقب الصحيفة الأولى والأكثر توزيعاً، ممّا أصابها بخسائر مالية وتراجع توزيعها وباتت صحيفة "إسرائيل اليوم" الأكثر إنتشاراً.

معضلة مندلبليت ستكون عندما لا تقطع نتائج التحقيقات في كل الملفات أنّ نتتياهو ارتكب جرماً، وتبقى الإستنتاجات في المنطقة الرمادية مرتبطة بالتفسيرات المختلفة لمواد القانون المجرمة أو التي تسقط الجرم، في هذه الحالة مندلبليت سيكون صاحب القرار الفيصل بتقديم لائحة إتهام تضطر نتتياهو مباشرة إلى الإستقالة أو إسقاط التهم جميعها والإكتفاء ببيان ينتقد خروج نتتياهو عن طهرية المعايير، الأمر الذي يعني أنّه سيتعرّض لضغوط كبيرة من طرفي المتراس.

مستقبل نتتياهو السياسي ليس مرهوناً فقط بقرار المستشار القانوني ونتائج التحقيقات، فثمة جهات سياسية، لا سيّما كحلون، وزير المالية وزعيم حزب "كلنا"، الذي بيده أيضاً - في حال خرج من الحكومة إحتجاجاً على دخان الفساد الكثيف - أن يسقط الحكومة. إستكمال التحقيقات يحتاج لأسابيع أخرى طويلة، وسيحتاج مندلبليت لاتخاذ قراره لوقت طويل آخر، لكن نتتياهو المستنزف لا يبدو هذه المرة أنّه سيصمد طويلاً أمام هذه العاصفة.

دعوة أبو مرزوق للفيدرالية

نددت أغلب الفصائل الفلسطينية بما طرحه موسى أبو مرزوق، القيادي في حماس، حول إنشاء فيدرالية ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، معتبرين أنّ ذلك مصلحة لدولة الإحتلال في تكريس إحتلالها للضفة الغربية وتحويلها لمجرد حكم إداري ذاتي دائم، وكذلك في منع قيام دولة فلسطينية. وكان الدكتور موسى أبو مرزوق، عرض الفكرة كخيار أفضل في حال تعرّث إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنية

الفلسطينية. وفي محاولة للتخفيف من حدة الانتقادات قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس سامي خاطر، وتوضيحاً لموقف حماس بشأن موضوع الفدرالية بين الضفة وغزة، قال: "نحن في حماس نرى أننا سواء في الضفة أو قطاع غزة الذي خلا من مظاهر الوجود العسكري للمحتل، لا نزال تحت الإحتلال، والحديث عن الدولة وشكلها غير وارد قبل التحرر من الإحتلال."

وعاد وأكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، بأنه لم يتم طرح الفيدرالية إطلاقاً كمشروع لحل الإنقسام الفلسطيني، مشدداً على أن الفيدرالية لم يتم تداولها مطلقاً في مؤسسات الحركة، وقال: "تم التأكيد على موقف الحركة الثابت بالحرص على تحقيق المصالحة وإنهاء الإنقسام، وأن لا خيار أمام شعبنا غير ذلك، وأن لا دولة بدون غزة، ولا دولة في غزة، ودعا أبو مرزوق الجميع إلى الحذر والتوقف عن الإستنتاجات الخاطئة التي تصب في خانة المزايدات السياسية."

وخطورة الفكرة لا تكمن في تكريسها "فك الارتباط" بين الضفة والقطاع، بل في كونها قد تؤسس لـ "فيدراليات" الضفة الغربية ذاتها، والتي يمعن الإستيطان تقطيعاً لأوصالها، وعزل "كانتوناتها" أحدها عن الآخر، بما قد يفسح في المجال للتوسع في "الفدرلة" مستقبلاً، سيما بوجود قيادة في إسرائيل، هي الأكثر يمينية وتطرفاً في تاريخها، اقترح وزير الحرب فيها "القفز من فوق سلطة رام الله"، والتعامل مباشرة مع قادة المجتمعات المحلية في المدن والبلدات الفلسطينية الكبرى ... هل ستمهد فيدرالية غزة - الضفة، الطريق لفيدراليات الضفة، ونجاح مشروع أفيغدور ليبرمان، وهل تحلم إسرائيل بأكثر من "فيدرالية الكانتونات والمعازل" للخلاص من الديموغرافيا الفلسطينية للحفاظ على "يهودية الدولة وديمقراطيتها"، دون حاجة لإنهاء الإحتلال أو تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره.